في الحدث الامني

استشهاد ٥٢ وجرح ١٧ في اعمال عنف متفرقة

انفجار مفخخة قرب المنطقة الخضراء ◆ اختطاف دبلوماسي في حي العامل و مسؤولين في البصرة

اطلاق نار على محال لبيع الاقمشة في بعقوبة ◆ اعتقال ٦ من المشتبه بهم في كركوك

بغداد-المحافظات/ مندوبو ومراسلو المدى و وكالات

استشهد ٣٦ مدنيا أمس الثلاثاء بينهم عشرة من افراد اسرة اعدموا رميا بالرصاص في بغداد بينما كانوا في طريقهم لدفن احد اقاربهم في مقبرة النجف، على ما ذكرت مصادر امنية.

وقالت المصادر نفسها: ان "عشرة من افراد عائلة كانوا في طريقهم الى مدينة النجف لدفن احد اقاربهم عندما اوقفهم مسلحون مجهولون بالقرب من الطريق المؤدية الى النجف في حي الدورة وقتلوهم رميا بالرصاص".

كما استشهد خمسة مدنيين واصيب عشرة آخرون أمس الثلاثاء في تفجيرين، احدهما بسيارة مفخخة، بالقرب من المنطقة الخضراء في بغداد، وفق المصادر الامنية نفسها.

واكدت المصادر ان التفجيرين وقعا على بعد حوالي مئة متر من المنطقة الخضراء المحصنة.

واضافت ان التفجير الاول نجم عن سيارة مفخخة قرب مطعم سروان في شارع كرادة مريم، فيما فجر انتحاري نفسه بعدما اشتبهت به قوات الامن بالقرب من مطعم سمسم المجاور في الشارع نفسه.

واستشهد رجل وطفل قبيل ظهر أمس في انفجار سيارة مفخخة في منطقة الكرادة واصيب عشرة آخرون، وفق مصدر طبي.

وفي محافظة صلاح الدين، استشهد عشرة من جنود الجيش واصيب ثلاثة آخرون فجر أمس.

وقال مصدر امني ان الاشتباكات اندلعت عندما داهمت قوات من الجيش قرية السلمان في منطقة الشرقاط في محافظة صلاح الدين فاشتبك الاهالي معها.

واضاف انه تم استدعاء قوات اميركية لمساندة الجيش ولا تزال القرية محاصرة حتى الان ولم يعرف ان كان هناك ضحايا بين الاهالي.

وفي كركوك، اعلنت الشرطة ان مدنيين استشهدا بالرصاص صباح أمس على يد مسلحين مجهولين.

وقال العقيد عادل زين الدين من شرطة كركوك: ان "مسلحين مجهولين قتلوا المهندس عثمان عبد الرحمن محمد من شركة نفط الشمال ومرافقه يوسف اثناء توجهه الى عمله في سيارته".

واضاف: ان المسلحين "اطلقوا الرصاص على رأسيهما".

وفي منطقة بعقوبة، اعلنت مصادر امنية استشهاد سبعة مدنيين بينهم مختار حي وسط بعقوبة واصابة ثلاثة اخرين بنيران مسلحين مجهولين في ثلاث هجمات متفرقة صباح أمس.

وقال مصدر في الشرطة: ان "مسلحين مجهولين اغتالوا غضبان زيدان مختار حي وسط بعقوبة عندما كان جالسا في محله".

واستشهد مدنيان عندما استهدف مسلحون مجهولون السيارة التي كانت تقلهما على الطريق العام التي تربط بعقوبة بالخالص.

كذلك استشهد اربعة مدنيين بينهم تاجر في سوق بعقوبة وسط المدينة عندما قام مسلحون باطلاق النار على محال لبيع الاقمشة تقع على مقربة من الاسواق المركزية.

واكد المصدر ان ثلاثة مدنيين اصيبوا بجروح في هذه الحوادث.

الى ذلك افاد مصدر في وزارة الدفاع: ان القنصل العراقي في ايران اختطف خلال اجازته صباح أمس الثلاثاء في بغداد.

وقال المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه: ان "القنصل وسام جابر الدبلوماسي العراقي في ايران استوقف اثناء قيادته سيارته الخاصة في منطقة حي العامل حيث يسكن من قبل مسلحين مجهولين يستقلون سيارتين اقتادوه الى جهة مجهولة".

وعلى صعيد آخر قالت الشرطة: إن مسلحين داهموا يوم أمس مقر شركة مقاولات في بغداد وأمطروا العاملين فيها بوابل من الرصاص مما أسفر عن استشهاد ثمانية وإصابة شخص.

ووقع الهجوم في حي المنصور.

ولم يتسن على الفور الحصول على المزيد من التفاصيل.

وهاجمت جماعات مسلحة شركات عراقية وأجنبية تقوم بأعمال إعادة الإعمار.

وفي كركوك قال مصدر مسؤول في الشرطة أمس الثلاثاء: ان مسلحين اثنين قتلا خلال محاولتهما زرع عبوة ناسفة، كما تم اعتقال ستة من المشتبه بهم في تنفيذ تفجيرات بالمدينة.

واوضح المصدر: ان "مسلحين اثنين قتلا خلال محاولاتهما زرع عبوة ناسفة على طريق كركوك –تكريت حيث انفجرت العبوة عليهما واردتهما قتلى في الحال."

واشار المصدر الى ان قوة من شرطة الطوارئ في المدينة اعتقلت ستة من المشتبه بهم خلال عمليات بحث وتفتيش عن (الارهابيين).

واضاف: انه تم نقل المعتقلين الستة الى مقر الشرطة لغرض التحقيق ومعرفة تفاصيل عن التفجيرات التي نفذوها في المدينة.

وفي الموصل استشهد ١٠ جنود صباح أمس الثلاثاء من فوج حماية النفط في اشتباكات عنيفة مع مجموعة مسلحة في قضاء الشرقاط.

وقال مصدر مسؤول في مركز التنسيق المشترك بالمحافظة: "وقعت مصادمات صباح أمس بين فوج حماية النفط التابع للجيش ومجموعة مسلحة قرب قرية السلمان بناحية الشرقاط."

وأضاف المصدر أن المسلحين اطلقوا قذيفة ار بي جي على إحدى سيارات دورية فوج حماية النفط ثم اطلقوا بعدها نيراناً من أسلحة متوسطة وخفيفة.

وأشار المصدر الى أن الحادث اسفر عن وقوع ١٠ شهداء من قوة الفوج.

وفي البصرة قال شهود عيان من المنشأة العامة للصناعات الورقية أمس الثلاثاء إن مسلحين مجهولين اختطفوا المدير العام للمنشأة ومدير الحسابات فيها.

وأوضح مهدي عبود أحد موظفي المنشأة: أن "مسلحين مجهولين اختطفوا أمس مدير عام المنشأة ذكاء سعيد ومدير حساباتها ضياء عبد الرزاق على الطريق العام بعد خروجهما من المنشأة."

ولم يعرف حتى الآن مصير المخطوفين أو الجهة التي قامت بالاختطاف.

التهيؤ لعرضها على مجلس الامن

العراق يعتزم مراجعة رفع الحصانة الممنوحة للقوات الاجنبية

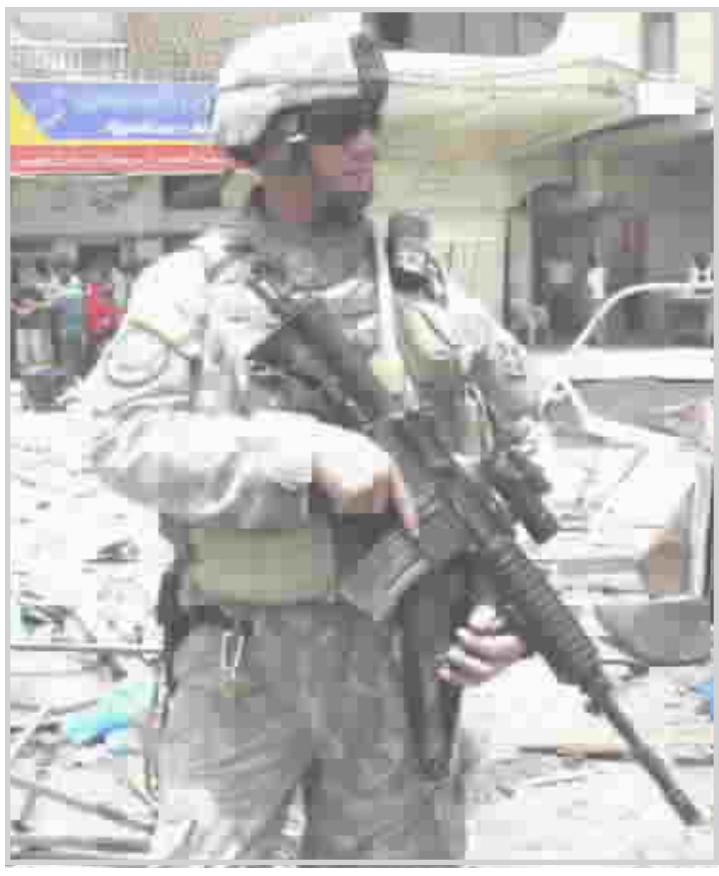

بغداد/ رويترز

قالت وزيرة حقوق الانسان العراقية يوم أمس الاول: ان بغداد ستطلب من الامم المتحدة الغاء الحصانة الممنوحة للقوات الامريكية من القانون العراقي بينما وجه الجيش الامريكي الاتهام الى خمسة من جنوده في قضية اعتداء وقتل أثارت غضب العراقيين.

وفي مقابلة بعد أسبوع من مطالبة رئيس الوزراء نوري المالكي بمراجعة الحصانة الممنوحة للقوات الاجنبية قالت الوزيرة وجدان ميخائيل: ان العمل في هذا الطلب جار وأنه قد يكون جاهزا بحلول الشهر القادم للعرض على مجلس الامن التابع للامم المتحدة الذي أصدر تفويضا تسيطر القوات التي تقودها الولايات المتحدة بموجبه على العراق.

وقالت: ان الحكومة العراقية جادة للغاية في ذلك. وأضافت: ان غياب تنفيذ القانون العسكري الامريكي في الماضي شجع الجنود على ارتكاب جرائم في حق المدنيين العراقيين مثل الاعتداء على فتاة وقتلها مع أسرتها.

واضافت: أن الوزارة شكلت لجنة الاسبوع الماضي لإعداد تقارير وعرضها على مجلس الوزراء في غضون ثلاثة أسابيع وأن المالكي سيقدمها بعد ذلك لمجلس الامن حيث ستطلب الحكومة رفع الحصانة.

واشارت الوزيرة الى أنه اذا لم ترفع الحصانة فستطالب الحكومة العراقية بدور فعال في التحقيقات الجارية. وقالت انه يجب أن يكون للحكومة دور فيها.

ويقول محللون انه من غير المحتمل أن تسمح الولايات المتحدة بامكانية مثول قواتها أمام النظام القضائي العراقي.

وسئل المتحدث باسم البيت الابيض توني اسنو عن الرد على تصريحات الوزيرة العراقية فهون من شأنها واصفا اياها بأنها "لعبة افتراضية".

واستدرك بقوله: "نحن نتفهم ايضا اسباب قلق رئيس الوزراء المالكي ونريد ان نتأكد انه على علم تام وانه راض تماما بصرف النظر عن موقف المعاهدة في هذه المسائل وان العدالة تنفذ حقا."

وكانت سلطة الاحتلال الامريكي أصدرت قبل يوم من تسليم السيادة رسميا العراقيين في حزيران ٢٠٠٤ قرارا يمنح قواتها حصانة من القانون العراقي. ولايزال ذلك القرار ساريا وتم تأكيده في ملحق لقرار مجلس الامن ١٥٤٦ والذي منح القوات التي تقودها الولايات المتحدة التفويض بالعراق.

وشكا كثير من العراقيين خلال السنوات الثلاث الماضية من مقتل مئات المدنيين على يد قوات امريكية بجانب الانتهاكات مثل تلك التي سلطت عليها الاضواء في فضيحة سجن أبو غريب التي تكشفت في عام ٢٠٠٤.

غير أن عددا قليلا من التحقيقات الامريكية الجديدة في حوادث من بينها مقتل ٢٤ شخصا في بلدة حديثة والاعتداء على فتاة وقتلها وقتل ثلاثة من افراد اسرتها في بلدة المحمودية قد أثارت انتقادات دعت حكومة الوحدة الوطنية المشكلة حديثا الى التحدث علنا.

وضم بعض المؤيدين للحكومة أصواتهم الى الاصوات المطالبة ببدء انسحاب القوات التي تقودها الولايات المتحدة من العراق قريبا.

وقالت وجدان: ان فشل القادة الامريكيين في محاسبة الجنود قد عزز أجواء من الحصانة بين القوات وان أحد أسباب ذلك هو قرار الامم المتحدة الذي يمنح الحصانة القوات متعددة الجنسية.

ومضت تقول: ان الانتهاكات تحدث عندما لا يكون هناك عقاب.

ويصر القادة الامريكيون على أن القوات الامريكية لا تتمتع بحصانة من العدالة وأنها يجب أن تخضع للقانون العسكري الامريكي. غير أن مسؤولين يقرون بأن فورة القضايا التي يتم فيها التحقيق حاليا تعكس اجراءات صارمة تهدف الى استعادة مصداقية القادة الامريكيين لدى العراقيين. ووجه الاتهام بالقتل خلال الاسابيع الاخيرة الى ١٦ جنديا وهو عدد يماثل عدد الذين وجهت اليهم الاتهامات خلال السنوات الثلاث السابقة.

ووجه الاتهام الى أربعة جنود يوم السبت الماضي في قضية الاعتداء والقتل في المحمودية التي ترجع وقائعها الى آذار. وعرف مصدر عسكري رسمي الجنود الاربعة يوم الاثنين الماضي بأنهم جيسي سبايلمان وبريان هوارد وجيمس باركر وبول كورتيز.

والاربعة متهمون بالتآمر مع ستيفن جرين الذي كان وقت الحادث جنديا بالكتيبة ٥٠٢ مشاة والذي وجه اليه الاتهام كمدني بالاعتداء والقتل أمام محكمة أمريكية الاسبوع الماضي.

بعد تعرضهم للتهديد

ابناء الطائفة الشيخية في البصرة يحملون السلاح ويقيمون المتاريس في الشوارع

البصرة/ المدى

ازداد التوتر بين ابناء الطائفة الشيخية (اولاد عامر) مساء الاثنين الماضي على خلفية تهديدات طالت الطائفة في البصرة.

وقام الآلاف من اولاد عامر بحمل السلاح على خلفية تعرضهم الى التهديد من قبل مجهولين بمغادرة البصرة علماً ان عددهم في البصرة يربو على (٢٥٠) الف شخص وقد قام الآلاف منهم مدججين بالسلاح بالتظاهر استنكاراً لهذا التهديد ووعدوا بالرد بقوة على كل من يحاول الاساءة للوحدة الوطنية واشاعة الرعب والعنف الذي يؤدي الى انعدام الامن والاستقرار.

انطلقت التظاهرة الاحتجاجية من منطقة السيمر قرب جامع السيمر باتجاه جامع سيد علي الموسوي المسؤول عن الطائفة الشيخية في البصرة.

وقاموا بغلق منافذ الطرق التي تؤدي الى العشار ومنطقة الجزائر حيث يوجد جامعهم الكبير وضربوا طوقاً امنياً في الشوارع والطريق المؤدي الى الجزائر بدءاً من تمثال عتبة بن غزوان حتى تقاطع ابو شعير، كما تحصنوا بمداخل الطرق وفوق اسطح البيوت والعمارات العالية وحافات نهر العشار من الضفتين المؤديتين الى البصرة.

وقد بدت منطقة السمير ومدخل الجزائر تحت سيطرتهم دون تدخل من الشرطة او الجيش او القوات متعددة الجنسية.

(المدى) التقت احد اولاد عامر الذي طلب عدم ذكر اسمه لمعرفة خلفية هذا الحادث، حيث قال: نحن عشيرة بني عامر من الشيخية نسبة الى الشيخ احمد بن زين الدين الاحسائي نسبة الى الاحساء في الجزيرة العربية نسكن البصرة ونحن نحب اهلها ونحب عراقنا ونحترم الجميع. واضاف: تم ابلاغنا بالتهديد والتهجير عن مدينتنا البصرة من قبل مجهولين. ولغرض اتخاذ الحيطة والحذر والرد السريع على كل من يحاول التجاوز والاعتداء على بيوتنا وجوامعنا ومساجدنا وقد ابلغنا محافظة البصرة ومجلس المحافظة بهذا التهديد وقد اتصل بنا السيد محمد مصبح الوائلي ومجلس المحافظة معلنين تضامنهم معنا ومؤكدين حماية اماكننا وبيوتنا وقد جاء لهذا الغرض السيد بهاء جمال الدين عضو مجلس المحافظة والسيد محمد المطوري مدير الوقف الشيعي ليعلنا تضامنهما معنا.

واكد المصدر: ان حالة الاستنفار القصوى شملت كل مناطق البصرة والاقضية والنواحي والمحافظات الاخرى لغرض التهيؤ والاستعداد لاي طارئ وسنظل في حالة طوارئ ليلاً ونهاراً حتى نعرف الجهة التي تحاول تهجيرنا من ديارنا ولمصلحة من تعمل..

وعلى الصعيد نفسه فان الوضع جراء هذا الحادث لا يزال ينذر بالخطر مهدداً بذلك الوضع الامني في البصرة، علماً ان خطة الطوارئ في البصرة قد تم تمديدها الى شهر آخر. وان حالة الاستنفار لدى اولاد عامر شملت حمل السلاح من الفئة العمرية (١٠) سنوات الى (٧٠) سنة ومن مختلف الشرائح الوظيفية والمدنية والباعة وطلبة الجامعة والمدارس والمهندسين..

وكان المصدر قد ذكر لـ (المدى): ان السيد علي الموسوي المسؤول عن الطائفة الشيخية قد امر بحمل السلاح للدفاع عن النفس وابعاد الخطر عن الاماكن المقدسة والبيوت والعوائل.

رئيس المحكمة الجنائية العليا:

محاكمة صدام واعوانه ستستمر حتى وان لم يحضر محامو الدفاع

بغداد/ المدى

استؤنفت أمس الثلاثاء ٢٠٠٦/٧/١١ محاكمة صدام ومعاونيه، وهذه هي الجلسة السابعة والثلاثون، وقد خصصت للاستماع الى مطالعة الدفاع عن المتهمين عبد الله كاظم روويد وولده مزهر عبد الله كاظم، وقد غاب عدد من المتهمين اضافة لمحامي الدفاع.

واصغت المحكمة الى محامي الدفاع عن المتهم عبد الله كاظم روويد الذي قال: ان قرار الاتهام والذي يصنف التهم باعتبارها جرائم ضد الانسانية يجب ان تكون قد ارتكبت ضد (٢٤) ضحية، الا ان الملف يحتوي على عدد من الشهادات التي تؤكد عدداً من الاتهامات، وقال: ان احد الشهود ذكر بانه وعائلته قد اعتقلوا، اما في الافادة فقد تم الكشف عن (١٠) اسماء، وهذه لم تظهر في الملف. وان الافادة برأت عبد الله كاظم روويد، وهناك شاهد الاثبات الثالث الذي قال: بان المتهم قد سلم امرأة الى جهاز الامن، ولكننا لم نتعرف على الشهود للتثبت مما قالوه.

واضاف وكيل الدفاع: ان المتهم عبد الله كاظم روويد لم يشارك في اعتقالات اهالي الدجيل، وليس هناك دليل يؤكد انه كان حاضراً في فرقة الدجيل، اذ انه غادر يوم ١٩٨٢/٨/٩ عائداً الى وحدته في الجيش الشعبي، وانه لم يشارك في عمليات التجريف.

ثم انتقل لمناقشة التقرير الذي نسب الى المتهم كتابته بادئاً بالقول: انه ليس هناك دليل كاف بان المتهم هو الذي حرر الوثيقة التقرير، وقال: ان شاهد الادعاء الاول اقام شكوى غير محددة ضد المتهم فصل فيها اعتقاله وعائلته، وان اسماء المجني عليهم غير موجودة في لائحة الادعاء. ثم ان تاريخ ميلاد الشاهد لم يدون واتضح انه كان قاصراً يوم الحدث وهذا يستدعي ان والد الشاهد واخوانه قد ماتوا بعد الاعتقال ولكن الشاهد بنفسه استبعد مثل هذا المصير. لقد واجهنا ادعاءات غير محددة وصفت من قبل شاهد كان صغيراً وان هذه الشهادة لا تتحمل أي صفة ثبوتية. الشاهد رقم (٣) كان واضحاً في اتهامه المتهم ولكن تبين ان شهادته كانت مبنية على السماع ولا قيمة لشهادة قائمة على السماع.

واستمر محامي الدفاع في مطالعته قائلاً ان المتهمين علي دايح وعبد الله عزاوي ذكر ان المتهم قد شارك وبعدها انكر ذلك عبد الله عزاوي. وفي قضية علي دايح فانه كان حاضراً في اعتقال اثنين والدفاع يود ان يقدم شهادة علي دايح باعتبارها اشاعات.

والدليل الوحيد الذي كان حاضراً اثناء الاعتقال قدم من قبل عبد الله كاظم روويد وانه حضر الى بيت عبد الله الخربطلي، وهذا ما اكده الشاهد السابع الذي كان ضيفاً، ولم يرد اسم الضحية في هذه الشهادة وهذا يؤكد بان المتهم لم يقد قوات الامن الى منزل الشخص الذي القي القبض عليه وان الموظفين الرسميين ذكروا بان المطلوب هو الذي طلب حضور عبد الله كاظم روويد وقال: ان شهادة وضاح الشيخ جاءت متفاوتة مع ما قاله الشاهد وانه لم ير أي دور سلبي للمتهم في القبض على المواطنين. واوضح محامي الدفاع ان المتهم كان موجوداً في منطقة المثلث العراقي السوري التركي وانه كان في اجازة يوم الحادث وفي اليوم الثاني غادر الى وحدته في الجيش الشعبي واكد المحامي: ان المتهم عبد الله كاظم روويد المشايخي لم يكن شخصاً مهماً او مسؤولاً في الدولة ولو كان كذلك لما سمح له بمغادرة الدجيل، وان المواد ١٢، ١٣ لا تنطبق على المتهم.

وبخصوص المسؤولية الجنائية عن الوثيقة التقرير قال محامي الدفاع: ان المتهم اكد انه لم يكتب أي تقرير طيلة حياته وحتى لو طلب منه ذلك فلن يكتب، ومشهود له بسمو الاخلاق والتقيد بمبادئ الدين الحنيف وان التقرير يحمل عنواناً كبيراً فهو مقدم الى عضو قيادة قطرية والمعروف ان التقارير ترفع حسب التسلسل الحزبي وان أي تعليق لم يظهر على التقرير وانه كتب بعد الحادث، ونفى سعدون شاكر اطلاعه او علمه بمثل هذا التقرير.

واضاف: لقد تم اعداد تقارير امنية صورية وضع لبعضها تاريخ والبعض الآخر بدون تواريخ من اجل اظهار موقف المنظمة ونفى ان يكون التوقيع للمتهم. ثم فصل المسؤولية القانونية لكتابة التقرير فلا قيمة للمعلومات الواردة فيها لانه لم تتخذ اية اجراءات وقد انكر كل من سعدون شاكر وعواد حمد البندر اطلاعهم على التقرير.

وفيما يخص تجريف البساتين قال محامي الدفاع: ان المتهم لم يشارك في تجريف البساتين بدليل ان بساتينه جرفت وصودرت مع الآخرين وانه كان مع بقية الوجهاء الذين طالبوا باعادة الاراضي التي تم الاستيلاء عليها واشار الى وثيقة موقعة من قبل عدد من شيوخ ووجهاء الدجيل تشيد بنزاهة واخلاق المتهم عبد الله كاظم روويد. وطالب بتبرئته من التهمة الموجهة اليه.

ثم تحدث المتهم مشيراً الى انه لا يمكن له ان يؤذي احداً قاسماً بالله وبالقرآن بانه بريء.

بعد ذلك القى وكيل الدفاع عن المتهم مزهر عبد الله كاظم مطالعة الدفاع عنه الذي هو اساساً محامي الدفاع عن المتهمين طه ياسين رمضان وبرزان التكريتي وقد انتدب للدفاع عن المتهم مزهر، واكد في بداية مطالعته الى سقوط تهمة نسب كتابة تقرير امني من قبل المتهم مزهر استناداً لتقرير الخبراء الذي اكد ان الخط والتوقيع لا يعودان للمتهم مزهر. واشار الى العديد من الشهادات لم تذكر أي دور للمتهم مزهر فيما يخص المداهمات وانه قام بايواء عدد من المطلوبين وحمايتهم ودفع الاذى عنهم، وان شهود المتهم اثبتوا انه كان في عمله اثناء الحادث، كما نفى محامي الدفاع مشاركة المتهم بتجريف الاراضي والبساتين وهدم الدور بدليل شمول (٤٠) بستاناً للعائلة بالتجريف والمصادرة، كما ناقش التكييف القانوني لاتهام مزهر من وجهة النظر القانونية وخلص الى المطالبة ببرائته. ثم تحدث المتهم مزهر عبد الله طالباً الرأفة والرحمة له ولاطفاله من المحكمة مؤكداً بانه لم يؤذ انساناً منذ طفولته ولا يسمح لنفسه بالقيام بفعل يؤذي اهله في الدجيل.

وطلب القاضي رؤوف رشيد عبد الرحمن من وكلاء الدفاع الحاضرين ابلاغ محاميي الدفاع بضرورة الحضور لتقديم مطالعاتهم في الجلسات القادمة، والا فان المحكمة ستضطر الى انتداب محامي دفاع وان المحكمة ستستمر سواء حضروا او لم يحضروا وعدم حضورهم سيضر بموكليهم من المتهمين، واجلت المحكمة الى يوم ٢٠٠٦/٧/٢٤